

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٣٨

الجمعة، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٢، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسبية
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد شنغ جشونغ
	غابون	السيدة أويي
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة تورويتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغورام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-35555 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والدكتورة فريدة المسلم، طبيبة متخصصة في أمراض النساء والتوليد، الجمعية الطبية السورية الأمريكية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): حضرنا قبل عشرة أيام مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. وكان ذلك الحدث، الذي نظمته الاتحاد الأوروبي، فرصة للمجتمع الدولي لإظهار التزامه المستمر تجاه الشعب السوري، وقد فعل ذلك. وتم التعهد بتقديم ما يقرب من ٦,٧ بليون دولار خلال عام ٢٠٢٢ وما بعده. ورسالتني الأولى هي رسالة امتنان صادق لجميع المانحين على مساهماتهم في الصناديق التي تمس الحاجة إليها، كما أمل أن أوضح في هذه الملاحظات.

وكان مؤتمر بروكسل أيضا فرصة لتذكير العالم بنطاق الاحتياجات الإنسانية داخل سورية وفي البلدان المجاورة. وكما يسمع مجلس الأمن مني شهريا، فإن تلك الاحتياجات هائلة وفي تزايد عاما بعد عام. وأنتم، سيدتي الرئيسة، تعرفينها جيدا.

وعلى الرغم من التمويل الكبير الذي تم التعهد به، تمثل الالتزامات أقل من ٥٠ في المائة من إجمالي احتياجات التمويل

لعام ٢٠٢٢. ونحن بحاجة إلى ١٠,٥ بليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات لبلدان المنطقة. وهذا هو أكبر نداء على الإطلاق فيما يخص الأزمة السورية، لأن لدينا أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين على الإطلاق. ولكن ماذا يعني نقص التمويل؟ إنه يعني أنه سيتعين علينا أن نعطي الأولوية لاستجابتنا وأن نتخذ خيارات صعبة مرة أخرى في هذا العام، كما ناقشنا كثيرا في الماضي.

وحذر برنامج الأغذية العالمي من أن المزيد من التخفيضات في برنامجه قد تتحقق بحلول تموز/يوليه مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء العالمية وركود مستويات التمويل. وسيكون لذلك أثر مدمر على الأشخاص الذين يعتمدون على مساعدته. وفي الواقع، يمكن أن يقع ١,٩ مليون شخص آخر فريسة الجوع بسبب تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية وآثار النزاع الأوكراني، الذي أعلم أنه نوقش على نطاق واسع هذا الأسبوع في نيويورك.

وقد سرنى أيضا أن أرى مستوى توافق الآراء في مؤتمر بروكسل بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية لبرامج الإنعاش المبكر، التي لا بد من الاستثمار فيها فورا لدعم توفير التعليم والمياه والمرافق الصحية والصحة والكهرباء والحماية الاجتماعية، وإلى التركيز عليها. والالتزام المستدام بتوفير الخدمات الأساسية هو السبيل الوحيد كي نتمكن من الوفاء بالتزامنا المشترك بعدم ترك أي سوري خلف الركب. ومن الأهمية بمكان الآن تحويل التعهدات السخية التي أعلن عنها في بروكسل إلى مدفوعات تمويل مبكرة.

ولا تزال الأعمال العدائية، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف في شمال غرب سورية، تؤثر على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. ويجب توخي الحذر المستمر لتجنبيهم الأذى.

ولا يزال انعدام الأمن مستمرا في مخيم الهول. وحتى الآن في عام ٢٠٢٢، تم الإبلاغ عن وقوع ١٣ جريمة قتل وأربع جرائم شروع قتل في المخيم. كما استهدف حادث وقع في ١٠ أيار/مايو مركزا للمنظمات غير الحكومية الدولية. ونتيجة لذلك، عُلقت جميع الأنشطة في المرحلة

ولا تزال محطة مياه علوك تعمل بشكل متقطع وانقطع الضخ عدة مرات في الشهر الماضي بسبب نقص الكهرباء مما تسبب مرة أخرى في محدودية تدفقات المياه. ولا تزال مدينة الحسكة تزود بالإمدادات بواسطة نقل المياه بالشاحنات وهذا ليس حلا مستداما، بل إنه الحل الأخير الذي قد يفكر فيه الناس نظرا لارتفاع نفقاته وعدم إمكانية الاعتماد عليه، لكنه أفضل من عدمه.

تدعم الأمم المتحدة وشركاؤها حاليا أكثر من ١٢ ٠٠٠ طالبا للعبور بين مناطق السيطرة للجلوس للامتحانات في نهاية هذا الشهر. وأذكر هذا أيضا من العام الماضي. وينشط هؤلاء الأطفال جدا في البحث عن فرص لإكمال تعليمهم. وهم أملنا الوحيد في مستقبل سوريا لأننا عندما نرى جيلا من الأطفال المحرومين من التعليم - وهو أحد أسوأ جوانب النزاع - تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية احترام هذا الحق وتقديم كل الدعم للسماح للأطفال بالتنقل بأمان إلى حيث يمكنهم الجلوس لتلك الامتحانات.

ونواصل جهودنا لتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية عبر خطوط النزاع. وفي الشمال الشرقي تخطط الأمم المتحدة للقيام ببعثة عبر خطوط النزاع في الأيام أو الأسابيع المقبلة إلى رأس العين لتوفير الإمدادات الطبية، بما في ذلك أدوية داء الليشمانيات.

وفي ١٦ أيار/مايو نقلت القافلة الرابعة العابرة للخطوط مساعدات غذائية لأكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في شمال غرب سوريا. وتعمل الأمم المتحدة الآن على طرائق لإرسال قافلة خامسة مشتركة بين الوكالات عبر الخطوط تمشيا مع خطة العمليات التي قدمناها إلى المجلس وناقشناها من قبل بشأن القوافل العابرة للخطوط إلى شمال غرب سوريا. وتركز الخطة على تنفيذ تلك القوافل المشتركة بين الوكالات عبر الخطوط إلى السكان في إدلب وحلب ومددت هذه الخطة حتى كانون الأول/ديسمبر.

وكما نعلم جميعا فإن الإذن الصادر من مجلس الأمن بتقديم المساعدة عبر الحدود إلى الشمال الغربي سينتهي خلال ما يزيد قليلا عن ستة أسابيع. وإذ نبذل قصارى جهدنا لتوسيع نطاق الوصول عبر

٥ من ترتيباتنا الأمنية إلى أن يتسنى إعادة تقييم وضمان سلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

وكما قلت أنا وكثيرون غيري من قبل، فإن الحالة في مخيم الهول وصمة عار تؤثر على ٥٦ ٠٠٠ مدني يعيشون هناك، وغالبيتهم العظمى من النساء والأطفال، مما يزيد الأمر سوءا. والواقع أن ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ طفل وأمهاتهم في الشمال الشرقي محتجزون في سجون ومعسكرات شبيهة بالسجون.

لذا يتعين علينا اتخاذ إجراء بطبيعة الحال. ولا ينبغي احتجاز الأطفال استنادا إلى ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. ويجب إطلاق سراحهم ورعايتهم بطريقة مناسبة وهم بحاجة إلى الحماية والخدمات الأساسية كما أنهم بحاجة إلى الحياة الأسرية وإلى مستقبل. لذلك ندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للوفاء بمسؤوليتها عن إعادة مواطنيها إلى أوطانهم بواسطة جميع الطرق المتاحة.

يحتاج الناس الذين يعيشون في مخيم الهول والشركاء في مجال العمل الإنساني الذين يخدمونهم بشدة إلى نهج للسلامة والأمن يحافظ على الطابع المدني للمخيم ويمنحهم أفقا ومستقبلا خارج المخيم.

وإذ تقترب بسرعة من الصيف وحرارته الحارقة في معظم أنحاء سوريا، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على المياه التي تنخفض مستوياتها جدا في نهر الفرات. ويعتمد نحو ٥,٥ ملايين نسمة في سوريا على نهر الفرات وروافده في الحصول على مياه الشرب.

وحذرت هيئة سد تشرين من أن السد لن يعمل إلا ست ساعات يوميا فقط بسبب انخفاض منسوب المياه مما يهدد توفير المياه وإمدادات الكهرباء وهي ليست ترفا بل ضرورية لتوفير الخدمات الأساسية كما رأيت بوضوح تام عندما كنت هناك العام الماضي في حلب. فبدون إمدادات الكهرباء لا يمكن لمضخات الري أن تعمل ولا يمكن دعم المستشفيات وغيرها من الخدمات الحيوية ويجب على السكان شراء مياه الشرب مما يزيد من تآكل قوتهم الشرائية. وبالتالي فإن للكهرباء تأثيرا على الكثير من جوانب الاحتياجات الطارئة.

لا تزال عالقة في ذهني. ولن أنسى أبدا دموع امرأة في الـ ٤٠ من عمرها كانت تتوسل إلي لمساعدتها على الحمل مرة أخرى بعد أن فقدت أطفالها الأربعة دفعة واحدة بسبب برمبل متفجر. لا أستطيع أن أنسى تلك اللحظات.

وأستهدف المستشفى الذي أعمل فيه - المستشفى M2 - مرارا وتكرارا بالغارات الجوية بما في ذلك استخدام الذخائر العنقودية والبراميل المتفجرة والقنابل الخارقة للتحصينات. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ كنت أعمل في مستشفى تحت الأرض إلى جانب زوجي وهو طبيب أيضا وآخرين من الطاقم الطبي. وكنا قد نقلنا غرف العمليات إلى الطابق السفلي بسبب القصف العنيف. وبعد أن فشلت القنابل الخارقة للتحصينات في اختراق الطابق السفلي ألقيت ذخيرة تحتوي على غاز الكلور مباشرة على المستشفى. ولأن الغاز أثقل من الهواء تسرب كله إلى الطابق السفلي وسرعان ما تحولت غرف العمليات إلى غرف للغاز الخانق ولم يكن لدينا سوى قناع أكسجين واحد لجميع المرضى والأطباء. وكانت ابنتي البالغة من العمر ٨ سنوات هناك معي وكافحت للتنفس وبدأت في البكاء. وعلى الرغم من أنني كنت أكافح من أجل التنفس إلا أنني أعطيتها قناع الأكسجين. هل يمكن لأي من الآباء والأمهات الحاضرين هنا أن يتخيلوا ما يحدث لأطفالهم يراقبون اختناقهم أمام أعينهم مباشرة؟

وفي اليوم الثاني ١١ كانون الأول/ديسمبر، ألقيت ذخيرة أخرى تحتوي على غاز الكلور أمام المستشفى. في ذلك الوقت كانت هناك امرأة في المخاض وكان أول نفس لطفلها مشبعا بالكلور. هل يمكنكم أن تتخيلوا هذا؟

بعد ذلك أخلينا المستشفى وشردنا خلال أيام فحسب قسرا من حلب إلى إدلب على متن الحافلات الخضراء. وفقدت أنا وعائلتي كل شيء - منزلنا وذكرياتنا، والأهم من ذلك كله، كرامتنا عندما تم إجلاؤنا. وأسأل بصفتي أحد الناجين: أين المسألة؟

وبعد ذلك التشريد واصلت العمل في المستشفيات في جميع أنحاء شمال سوريا. كما واصلت توجيه المدارس التي دربت القابلات

الخطوط، أود أن أكرر كما فعلت في كل مناسبة في الماضي، أنه لا يمكن أن تحل العمليات عبر الخطوط في ظل الظروف الراهنة محل حجم أو نطاق عملية الأمم المتحدة الكبيرة عبر الحدود.

وسيوذي عدم تجديد هذا الإذن إلى تعطيل المساعدات المنقذة لحياة الأشخاص الذين يعيشون في الشمال الغربي، بمن فيهم أكثر من مليون طفل.

وإذ نتكلم الآن، يسعدني أن أقول إن نائبتي، جويس مسويا، التي سبق أن رآها الأعضاء مرارا وتكرارا في المجلس، ستنتهي إجراءات زيارة إلى سوريا والأردن لدعم استجابة الشركاء في المجال الإنساني للأزمة هناك وتحديد استراتيجيات لمواجهة التحديات التي ستطرحها الأشهر المقبلة. وسألتني بجويس وزملاء آخرين يوم الأحد وسأسمع الكثير عن المسائل والأولويات التي نحتاج إلى معالجتها. وسنحيطكم علما بطريقة أفضل عندما نجتمع مرة أخرى، وأتطلع إلى القيام بذلك في جلستنا القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للدكتورة المسلم.

الدكتورة المسلم (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس اليوم. كما أعرب عن امتناني لتقديم إحاطة إلى جانب وكيل الأمين العام غريفيث.

اسمي فريدة المسلم وأنا طبيبة توليد/أمراض النساء من مدينة حلب، سوريا حيث قضيت ما يقرب من ١٠ سنوات في العمل في المستشفيات في جميع أنحاء سوريا بدعم من الجمعية الطبية السورية الأمريكية وغيرها من المنظمات الإنسانية. وكرست حياتي لمساعدة النساء السوريات خلال فترة حملهن وساعدتهن في إنجاب الآلاف من الأطفال حديثي الولادة.

عملت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ طبيبة توليد/أمراض نسائية في حلب، بما في ذلك في الجزء الشرقي من المدينة الذي وضع تحت الحصار وتعرض لقصف جوي لا يرحم. وشهدت مئات الفظائع التي

في جميع أنحاء سورية. وثمة حاجة إلى بذل جهود لزيادة القدرات ويجب أيضاً بذلها لتتقيف العاملين الصحيين الجدد، ولا سيما الممرضات والقابلات. وأظهرت تجربتي الخاصة في إدارة مدارس التمريض والقابلة في سورية الإمكانيات الهائلة لدى الشابات اللواتي يحصلن على شهادتهن ويخدمن مجتمعاتهن.

ثانياً، أود الآن أن أنتقل إلى الآلية العابرة للحدود. والحقيقة هي أن الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية تتطلب إيصال المساعدات الإنسانية بجميع الطرائق، وخاصة من خلال الآلية العابرة للحدود. إن الأرقام واضحة: يحتاج ٤,١ مليون شخص في شمال غرب سورية إلى مساعدات إنسانية، بزيادة قدرها ٧٠٠ ٠٠٠ شخص عن العام الماضي. وأثر عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط إلى شمال غرب سورية، حتى الآن، ضئيل مقارنة بالاحتياجات، وتعاني عمليات الإيصال هذه من ضعف التنسيق مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية وغياب التقييمات السليمة للاحتياجات. ويجب تحسين الوصول عبر الخطوط من خلال زيادة التخطيط والتنسيق ويجب ضمان إيصال المواد التي تمس الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن للنشاط عبر خطوط المواجهة أن يحل محل العملية الهائلة عبر الحدود الجارية حالياً. وبدلاً من ذلك، ينبغي النظر إلى هذه الطرائق على أنها أدوات تكميلية يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سورية. وإذا نظر المرء إلى القرار من منظور الاحتياجات الإنسانية فحسب، فمن الواضح أن التجديد لمدة ١٢ شهراً كحد أدنى هو الصواب الذي ينبغي القيام به.

ولا يزال الفساد يشكل أيضاً تحدياً في كل جزء من سورية. ويمكن للمجلس معالجة ذلك من خلال المطالبة بنفس المستويات الصارمة من الإبلاغ والإشراف على المشاريع الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وإذا تم الكشف عن وقائع فساد أو تحويل لوجهة المعونة، فيجب أن تكون هناك مساءلة. وبالنسبة للدول الأعضاء التي لديها مخاوف بشأن الجماعات المسلحة في شمال غرب سورية، فإن الآلية العابرة للحدود هي الأداة الوحيدة الأكثر فعالية للتصدي لمحاولات تلك الجماعات لتعزيز سيطرتها على السكان المدنيين أو لتحويل وجهة المساعدات.

والممرضات الجدد. وإذا تمكنت من تلخيص تجاربي في العمل طوال تلك السنوات الـ ١٠ في سوريا فهذا هو: معاناة إنسانية هائلة. وما زلت أفكر في تلك المرأة الحامل التي أصيبت بشظايا قذيفة في بطنها، وعندما ذهبت لإجراء عملية قيصرية طارئة اكتشفت أن الطفل قد تمزق إلى قسمين. ويتبادر إلى ذهني العديد من النساء - والعديد من الأطفال حديثي الولادة الذين ماتوا بين ذراعي - لأنه لم يكن لدي أي دواء أعطيهم إياه. ويتبادر إلى ذهني العديد من النساء والأطفال السوريين الذين ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. ويتبادر إلى ذهني أصدقائي وأفراد عائلتي الذين ما زالوا في سورية، وهم يعانون - أشخاص متعلمون يكسبون راتباً يعادل ٣٠ دولاراً شهرياً، ومنزل والدي الذي لا يحصل على الكهرباء سوى ساعة أو ساعتين فقط في اليوم. إن السوريين في جميع أنحاء البلد يعانون، وكل واحد منا ملزم بالمساعدة.

أود أن أركز اليوم على ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. كما أوضح منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، فإن الاحتياجات الإنسانية مستمرة في التنامي بينما ينخفض التمويل. ويجب توفير أموال إضافية من أجل منع إغلاق المزيد المستشفيات وتقديم المساعدة التغذوية الحاسمة الأهمية. وبالنسبة للجمعية الطبية السورية الأمريكية وحدها، ستغلق تسع مستشفيات أبوابها في نهاية أيلول/سبتمبر ما لم يتم تأمين تمويل جديد. ويبلغ متوسط عدد المستفيدين من هذه المستشفيات ٢٦٠ ٠٠٠ شخص كل عام. ويقدر منتدى المنظمات غير الحكومية الذي يجمع المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال غرب سورية أن ما يصل إلى ٣ ملايين مستفيد سيفقدون إمكانية الوصول إلى الخدمات ما لم يتم تأمين المزيد من التمويل. ويؤدي نقص التمويل بالفعل إلى صعوبات في شراء أدوية لمرض السكري وأمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة. وهناك أيضاً فجوات متزايدة في دعم رعاية الحوامل والرعاية الصحية للأمهات، بما في ذلك وحدات العناية المركزة لحديثي الولادة. ويؤدي ذلك، مقترناً باستمرار ارتفاع معدلات سوء التغذية، إلى مزيد من المضاعفات أثناء الحمل وارتفاع معدل وفيات الرضع.

وفي حين أن هناك حاجة ماسة إلى التمويل لدعم الاستجابة الإنسانية، فإن التمويل مطلوب أيضاً لزيادة قدرة نظام الرعاية الصحية

للحدود حتى يستمروا في الحصول على الأدوية والأدوات التي يحتاجون إليها لمساعدة مرضاهم. ومن واجب المجلس أن يمول هذا العمل تمويلًا كاملاً. ومن واجبنا جميعاً أن نطلب الرصد والإشراف المناسبين، حتى يتم استخدام الموارد التي تذهب إلى سورية على النحو الصحيح. وبينما يواصل الأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني هذا العمل بشجاعة في سورية، فإنهم والأشخاص الذين يخدمونهم بحاجة إلى دعم مجلس الأمن الآن أكثر من أي وقت مضى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة المسلم على إحاطتها.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمثيلاً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم أيرلندا والنرويج، المشاركتين في الصياغة فيما يتعلق بملف الحالة الإنسانية في سورية.

وأقدم بالشكر الجزيل إلى مقدمي الإحاطتين على توضيح مدى اتساع وعمق الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سورية. وبصفتنا مشاركين في الصياغة، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء وجود ما يقرب من ١٥ مليون سوري بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية من أجل بقائهم.

لقد أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى انتشار انعدام الأمن الغذائي وتفاقمه. وتفيد المساعدات الإنسانية في إبقاء الناس على قيد الحياة. ويجب أن نعرّضها. ونرحب بالتعهدات الكبيرة التي قطعت خلال مؤتمر بروكسل. فهي تُظهر استمرار التزام المانحين بدعم الشعب السوري.

إن سورية مكان خطر لنشأة الأطفال، على نحو ما سمعنا للتو. ففي أنحاء كثيرة من البلد، يعيش الأطفال وأسرهم في خوف من الموت

وتتعلق النقطة الأخيرة التي سأتناولها بوضع الصحة العقلية في سورية. فبعد أكثر من عقد من النزاع الوحشي، بات جميع السكان يعانون من جروح نفسية. وربما تفوق هذه الصدمة قدرة البعض على التحمل. لقد انتحرت إحدى صديقاتي المقربات. وكانت تبلغ من العمر ٢٤ عاماً فقط وكانت قابلة متعلّمة تعليماً جيداً ولكنها فقدت الأمل ولم تتمكن من العثور على الدعم النفسي المناسب. وفجعتني رؤية شخص في هذه السن المبكرة، ولديه الكثير ليقدمه للعالم، يشعر بأنه لا يوجد أمل في المستقبل. وللأسف، ليست قصتها فريدة من نوعها.

فقد عانت ابنتي، هدى، من العديد من الصدمات خلال طفولتها. وعندما بلغت سن الثامنة، كانت قد عانت من الحصار والتجوع والقصف الجوي المستمر والأسلحة الكيميائية وقصف مدرستها وأصدقائها والتهجير القسري. حتى قطتها وطائرها الأليف قتلا في غارات جوية. لا ينبغي لأي طفل أن يتعرض لهذه الصدمات. ولا تزال هدى متأثرة بهذه الصدمات وهي تحتاج، مثل ملايين الأطفال السوريين الآخرين، إلى الحصول على خدمات الصحة العقلية الجيدة. ويجب تخصيص المزيد من الموارد لتوفير مثل هذه الخدمات في جميع أنحاء سورية. ونحن نشهد بالفعل العواقب السلبية لهذا النقص في الخدمات: زيادة حالات الانتحار وتزايد حالات العنف العائلي والجنساني وارتفاع معدلات تعاطي المخدرات. إن أطفال سورية هم المستقبل - فماذا سيحدث لهم إذا لم يحصلوا على المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها؟

على مر السنين، سألني كثير من الناس لماذا أقوم بهذا العمل. وبالنسبة لي، فإن الجواب بسيط: إنه واجبي. ففي خصم نزاع يعج بأمثلة لا حصر لها على الشر والفظائع والكراهية، يمثل الأطباء والعاملون في المجال الإنساني مصدراً للإلهام. إنهم الأبطال الحقيقيون المجهولون لأنهم يخاطرون بحياتهم من أجل الآخرين. ومن واجب المجلس أن يدعمهم. ومن واجب المجلس أن يكفل قدرتهم على أداء عملهم بحرية ودون تهديد بالاعتقال أو التعذيب أو القصف الجوي. وإذا وقعت هذه الحوادث، فيجب على المجلس أن يسعى إلى تحقيق المساءلة نيابة عنهم. ومن واجب المجلس أن يجدد القرار المتعلق بالعمليات العابرة

والغذائية والمواد الطبية وأدوات تتعلق بتوفير المأوى - وكلها عمليات تخضع للمراقبة والفحص. ومن الواضح أنه لا يوجد بديل آخر يمكن أن يضاهي حجم تلك العمليات ونطاقها وفوائدها. فمن دون الآلية العابرة للحدود، ستكون ملايين الأرواح أكثر عرضة للخطر. ويجب أن يمنع المجلس حدوث ذلك.

وبصفتنا مشاركين في الصياغة، نرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر. وزيادة التمويل والإقرار بالإنعاش المبكر في الاستجابة الإنسانية خطوتان هامتان. فالحلول المستدامة هي أساس منع استمرار زيادة عدد الأشخاص المحتاجين. ويجب أن يستمر ذلك العمل.

إن الحالة الإنسانية المأساوية تعني أنه يجب على مجلس الأمن أن يلتزم بواجبه الموحد والجماعي المتمثل في دعم الشعب السوري. فالشعب السوري يعول على المجلس. ويجب ألا نخذله.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وكينيا وغانا.

نشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث والدكتورة فريدة المسلم، ممثلة الجمعية الطبية السورية الأمريكية على إحاطتهما. ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

لا يزال الوضع الإنساني في سورية مزرًا ويستحق أن يوليه المجتمع الدولي اهتماما مستمرا للمساعدة في التخفيف من حدة التحديات التي يواجهها الشعب. ولذلك، نرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الحماية وتقديم المعونة للسكان في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتلك غير الخاضعة لسيطرتها على حد سواء.

ونلاحظ مع القلق أن هناك عدة عوامل، بما في ذلك النزاع الذي طال أمده وتدهور الاقتصاد وتغير المناخ وانتشار جائحة مرض فيروس كورونا وعدم الحصول على الاحتياجات الأساسية،

والعنف والاعتداء الجنسي. والنساء والفتيات معرضات للخطر بشكل خاص، مما يؤكد الحاجة إلى استمرار مشاركتهن في تصميم الاستجابة الإنسانية وتنفيذها. ويساورنا قلق عميق إزاء تسبب العنف والتشريد القسري في محدودية فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وما لهما من آثار نفسية اجتماعية وخيمة على الأطفال. ويجب أن توقف أطراف النزاع فورا الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الأطفال.

ونحث جميع الأطراف المدرجة أسماؤها في التقرير السنوي للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2021/437) على وضع خطط عمل وتنفيذها تنفيذا كاملا لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال في سورية ومنعها.

وفي ظل الاحتياجات الإنسانية الضخمة والمتزايدة في سورية، يظل من الأهمية بمكان أن يقف مجلس الأمن موحدا في عزمه على التخفيف من حدتها. وفي القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، أشار المجلس إلى ضرورة احترام جميع الأطراف للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني، والتي تشمل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وتدعم أيرلندا والنرويج، بصفتها مشاركتين في الصياغة، بقوة استخدام جميع الطرائق لإيصال المساعدات إلى ملايين السوريين المحتاجين.

ونرحب كثيرا بوصول قافلة مساعدات إنسانية أخرى هذا الأسبوع عبر خط المواجهة إلى الشمال الغربي. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها على إحراز تقدم في تلك العمليات لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس. ومع ذلك، يمكن، بل ويجب، القيام بالمزيد. وندعو جميع الأطراف إلى دعم عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس إلى جميع أنحاء سورية وعدم تسييس عمليات إيصال المعونات، فضلا عن منح الضمانات الأمنية اللازمة لضمان المرور الآمن للقوافل العابرة للخطوط وأفرادها.

وفي ظل دخول عدة مئات من الشاحنات شهريا، لا تزال الآلية العابرة للحدود شريان حياة بالغ الأهمية لملايين المحتاجين في شمال غرب سورية. وشهرا بعد شهر، تقوم تلك الآلية بإيصال الإمدادات

وبالنظر إلى تدهور الحالة الإنسانية، من الأهمية بمكان السماح بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق حيثما يوجد أشخاص بحاجة إليها. ونحث الأطراف، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، على أن تقوم، قدر الإمكان، بتذليل العقبات المادية والإدارية التي تحول دون إيصال المعونة المنقذة للحياة إلى الناس.

ونحث على مواصلة تقديم الدعم لجميع آليات إيصال المساعدات، وإن كنا نلاحظ القدرة الكبيرة لآليات إيصال المساعدات عبر الحدود على الوصول، وهي تشكل شريان حياة حاسما لنحو ٢,٥ مليون سوري في شمال غرب سورية. وعلى نحو ما أشار الأمين العام عن حق، ينبغي أن تواصل الآلية العابرة لخطوط التماس عملها لاستكمال عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود التي تيسرها الأمم المتحدة. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يسترشد العمل الإنساني في أي مكان بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال.

لا تزال المخاطر التي تتعرض لها أرواح الأبرياء على يد الجماعات المدرجة في قائمة مجلس الأمن، مثل تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام، تشكل مصدر قلق بالغ. وتشدد الدول الأفريقية الثلاث على حتمية اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية بطريقة تكفل تحقيق العدالة للضحايا.

كما يجدر إيلاء اهتمام عاجل للتهديد الذي يشكله التلوث بالذخائر المتفجرة في سورية. ويشير تقرير صدر مؤخرا عن الجهات الدولية العاملة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية في سورية إلى أن الذخائر المتفجرة تعرض واحدا من كل شخصين لخطر الموت والإصابة وتعيق إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية. وإلى جانب الدمار الذي يلحق بالبنية التحتية، فإن الأطفال الأبرياء، على وجه الخصوص، معرضون لخطر الإصابة أو الموت جراء الأجهزة غير المنفجرة.

ختاما، نؤيد الجهود التي تقودها الأمم المتحدة في عدة أجزاء من البلد والتي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في سبل العيش من خلال برامج الإنعاش

لا تزال تضاعف الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري واحتياجاته من حيث الحماية. فالعديد من السوريين يعيشون اليوم تحت ضغط متزايد ناجم عن محدودية الموارد المتاحة لكل من النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة. وقد أدت هذه الظروف إلى زيادة تفاقم مستويات الفقر والبطالة القائمة بالفعل، ولا سيما في المناطق الريفية. وأثرت الأزمة الاقتصادية، على وجه الخصوص، على أسعار السلع الأساسية وأسهمت في تزايد انعدام الأمن الغذائي. ونلاحظ مع القلق وصول أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية خلال الأشهر السبعة الماضية وزيادتها بنسبة ٢٤ في المائة بين شباط/فبراير وآذار/مارس من هذا العام.

ونتيجة لتلك النزاعات اليومية، اعتمدت آليات تكيف سلبية، مثل عمل الأطفال وزواجهم المبكر، لتلبية الاحتياجات الأساسية. وعلاوة على ذلك، ازداد وقوع النساء والفتيات ضحايا للعنف الجنسي والجنساني، مع ضعف فرص الحصول على الرعاية الطبية والرعاية الصحية الإنجابية.

وبينما نلاحظ الضغط الحالي على النظم المالية العالمية، فإننا نشدد على الحاجة إلى دعم التمويل الدولي لتلبية احتياجات الحماية والاحتياجات القانونية والنفسية والاجتماعية للمتضررين. لقد سمعنا الدكتور المسلم تناقش مسألة الاحتياجات النفسية بلاغة تامة. وإن لم يُقدم الدعم الكافي والمستدام من الموارد، سيظل العديد من السوريين، وخاصة النساء والفتيات والأطفال، يعانون بشكل غير متناسب من الظروف السائدة في البلد.

إننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة في مخيم الهول، حيث تتزايد حالات القتل، وندعو إلى إجراء تحقيقات وافية لمحاسبة جميع الجناة على أفعالهم.

ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بتزايد استخدام الأسلحة الموجهة بأشعة الليزر، التي تستهدف المناطق المأهولة بالمدنيين والمراكز الإنسانية والمستشفيات. وفي هذا الصدد، نشدد على التزامات أطراف النزاع بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية من الأذى.

عمل وسد الفجوات الرئيسية في السوق. والتزمت المملكة المتحدة في مؤتمر بروكسل الذي عقد الأسبوع الماضي بالمساهمة بقرابة ٢٠٠ مليون دولار على مدار عام ٢٠٢٢. وسيساعد هذا التمويل في تعزيز عمليات التعافي المبكر والقدرة على الصمود داخل سورية ودعم الجهود الإنسانية الحيوية لإعادة بناء حياة السوريين.

وتكمن ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بالعمليات العابرة للحدود في صميم هذا الدعم الإنساني، حيث تخدم أكثر من ٤ ملايين شخص في شمال غرب سورية. وقد سمعنا مرارا وتكرارا من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان أنه لا يوجد بديل عملي للآلية. كما شددت الدكتورة المسلم على هذه النقطة بشكل واضح وقوي اليوم. ومن شأن إغلاق معبر باب الهوى أن يقلص إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المنقذة للحياة وأن يعرقل بشدة جهود التعافي المبكر، كما أنه سيشكل عقبة هائلة أمام الجهود الجارية لتطعيم السوريين ضد كوفيد-١٩. وعلاوة على ذلك، فإن إغلاق المعبر سيسهل وقوع المساعدات في أيدي الإرهابيين في غياب آلية الأمم المتحدة فائقة الجودة للرصد. ويتعين على المجلس أن يدعم الشعب السوري الذي يسعى إلى بناء مستقبل أفضل. ولذلك، نحث الأعضاء على تأييد تجديد وتوسيع نطاق ولاية الأمم المتحدة المتعلقة بالعمليات العابرة للحدود في تموز/يوليه.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غريفيث والسيدة المسلم على إحاطتهما. وأود أيضا أن أشيد بالأعمال الرائعة التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الميدان.

لا يزال الشعب السوري يدفع ثمن هذه الحرب. وتستمر الأعمال العدائية يوميا. واشتدت كثافة الغارات الجوية في الشمال الغربي في أواخر نيسان/أبريل. ولا تزال حماية المدنيين هي الأولوية القصوى. وعقب ١١ عاما من النزاع، بلغت الاحتياجات الإنسانية الآن مستوى أعلى من أي وقت مضى. وتؤدي الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتحمل سورية وطأة العواقب. ويحتاج ما يقرب من ١٠ ملايين

المبكر، وبالتالي تجنب المزيد من العوز وتقليل الاعتماد على المعونة الإنسانية. ويشكل التعافي المبكر جزءا من التدابير اللازمة لمساعدة سورية على الانتقال من النزاع إلى السلام ووضع الأساس لعملية إعادة الإعمار اللاحقة والتنمية المستدامة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن لا يزالون يدعمون بشكل جماعي التوصل إلى حل شامل للآزمات في سورية. وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة الملحة إلى عملية سياسية تنطوي على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتسوية سياسية يتم التفاوض بشأنها بين الأطراف تحقق الاستقرار وتعالج في الوقت نفسه أسباب الأزمة الإنسانية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث والدكتورة المسلم على إحاطتهما وعلى العمل الحيوي الذي يقومان به هما وزملاؤهما من أجل الشعب السوري.

خلال الأسابيع المقبلة، سيعكف المجلس على التداول بشأن مستقبل ولاية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة عبر الحدود لسورية. عندما فوضنا الأمم المتحدة لتقديم تلك المساعدة في عام ٢٠١٤، كان هناك أكثر من ١٠ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة. واليوم، يحتاج حوالي ١٤,٦ مليون سوري، أي أكثر من ٨٠ في المائة من السكان، إلى مثل هذه المساعدة. وعلى خلفية أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والعنف المتزايد، من الواضح أن الشعب السوري يحتاج إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. وتدعم المملكة المتحدة الشعب السوري منذ بداية النزاع، حيث أنفقت أكثر من أربعة بلايين دولار في صورة مساعدات حتى الآن. وقد مكن تمويل المملكة المتحدة على مدار الأشهر الستة الماضية للإنعاش المبكر، وهو عنصر أساسي في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، من إعادة تأهيل شبكات المياه والتدريب الزراعي وتوفير المدخلات اللازمة للإنتاج الحيواني والخضروات، فضلا عن توفير التدريب المهني وتقديم المنح لأصحاب الأعمال التجارية الصغيرة للمساعدة في خلق فرص

لن يكون من قبيل المبالغة القول إنه في سياق المسألة قيد النقاش اليوم، يساورنا جميعا القلق في المقام الأول إزاء مسألة مستقبل الآلية العابرة للحدود لإيصال المساعدة الإنسانية إلى سورية، التي ستنتهي ولايتها في تموز/يوليه. واليوم سمعنا وربما سنستمر في سماع الآراء حول أهمية هذه الآلية للاجئين السوريين وضرورة تمديد ولايتها بل وتوسيع نطاقها. ويدرك أعضاء المجلس أن لدينا وجهة نظر مختلفة بشأن هذه المسألة وأنه لا يمكننا تجاهل حقيقة أنه إذا سمينا الأشياء بمسمياتها، فإن الآلية العابرة للحدود تنتهك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

ومع ذلك، سمحنا لزملائنا قبل عام بإقناعنا بضرورة الإبقاء مؤقتا على الآلية إلى أن يتم تشغيل عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس بكامل طاقتها. ونتيجة لذلك، اعتُمد القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وتضمن عددا من العناصر الأخرى، بما في ذلك دعم مشاريع الإنعاش المبكر. ولكن من البداية، تعثر تنفيذ القرار، واتضح سبب ذلك على الفور. بكل بساطة، لم يرغب أي عضو في المجلس في تحمل مسؤولية العمل مع الإرهابيين في إدلب لضمان توقعهم عن تخريب القوافل العابرة لخطوط النزاع. والواقع أن الأعضاء لم يغيروا رأيهم إلا في كانون الثاني/يناير الماضي، لدى تمديد ولاية الآلية لمدة ستة أشهر، ثم بدأوا في محاولة إقناعنا بأن هناك اتجاهات إيجابية في الميدان تحتاج إلى التشجيع.

وحاولنا أن ننظر إلى الأمور من وجهة نظر زملائنا ووافقنا على تمديد الآلية لمدة ستة أشهر، كعربون جدي، إذا جاز التعبير. فإلى أين وصلنا الآن؟ من حيث المبدأ، لقد عدنا إلى المربع الأول. وفيما يتعلق بتنظيم عمليات إيصال مستمرة للمساعدة الإنسانية من دمشق، وخاصة إلى إدلب، لا يمكن وصف تنفيذ أربع قوافل عبر خطوط التماس في عام واحد بأنه نجاح. ولا تظهر قصص انعدام الأمن في المنطقة الضرورية لمرور القوافل إلا في سياق عمليات الإيصال عبر خطوط التماس، في حين لا يبدو أن هناك ما يمنع النقل المستمر للبضائع عبر نقطة تفتيش باب الهوى. وحتى لو بلغ المجموع ست أو سبع قوافل

طفل سوري إلى مساعدات إنسانية، وهو رقم قياسي مروع، ولم يخبر الكثيرون منهم سوى الحرب.

وكان المجتمع الدولي حاضرا مرة أخرى في مؤتمر بروكسل السادس. وقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكثر من ٢٧ بليون يورو في صورة مساعدات إنسانية منذ عام ٢٠١١. وشكلت تعهدات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خلال المؤتمر ثلاثة أرباع إجمالي التعهدات، وبلغت مساهمة فرنسا المعلنة ٣٧٣ مليون يورو كمساعدات.

وينبغي لنا أن نوضح أن تجديد آلية إرسال المعونة الإنسانية عبر الحدود يكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى. وقد قال الأمين العام بشكل لا لبس فيه إنه واجب أخلاقي وإنساني. وبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في الشمال الغربي الآن ٤,١ ملايين شخص، بزيادة قدرها أكثر من ٢٠ في المائة عن العام الماضي. وتوصل قرابة ٨٠٠ شاحنة المساعدات إلى نحو ٢,٤ ملايين شخص شهريا من خلال الآلية العابرة للحدود. ويجب أن يستمر التقدم في إمكانية الوصول عبر خطوط التماس. ولكن كما أشار الأمين العام، حتى لو تم نشر القوافل عبر الخطوط بانتظام، فإنها لا يمكن أن تحل محل العمليات عبر الحدود. وفي الشمال الشرقي، يحتاج الآن ٢,١ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها ١٦ في المائة عن العام الماضي. ولم تتمكن القوافل العابرة لخطوط النزاع، التي يتوقف نشرها على حسن نية النظام السوري وأهوائه، من التعويض قط عن إغلاق معبر اليعربية.

وتكرر فرنسا دعوتها إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية. ولن يضع حدا لهذه الحرب إلا حل سياسي موثوق ودائم وشامل، يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ويمهد الطريق في نهاية المطاف لعودة أمنة وكريمة وطوعية للاجئين. وفي غياب تسوية سياسية ذات مصداقية، ستظل فرنسا وشركاؤها متمسكين بموقفهم بشأن إعادة الإعمار والتطبيع والجزاءات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر

السيد مارتن غريفيث على مشارطتنا أفكاره.

لقد أشرنا مرارا إلى أن المناقشات بشأن الحالة في جيب إدلب الخاضع لسيطرة الإرهابيين والموقف الأحادي الجانب للغاية لبعض الأعضاء تجاهها قد طال أمدهما إلى حد ما. فهم يحاولون الحفاظ على الوضع الراهن غير المريح للغاية حتى بالنسبة لهم، دون اقتراح أي حلول أو محاولة تلبية أي من مطالب دمشق المشروعة. ونحن لا نوافق على ذلك. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أن إرهابيي هيئة تحرير الشام، الذين اعترف بهم المجتمع الدولي بصفتهم هذه، قد اغتصبوا السلطة ويتلاعبون بالمساعدة الإنسانية التي يمكن تنظيمها بسهولة من دمشق إذا توافرت الإرادة. ولكن زملائي لم يبدوا رغبة كهذه ولم يتركوا لنا أي سبب للإبقاء على الآلية العابرة للحدود. ونقول جبهة النصرة صراحة إنها لن تسمح للشحنات الإنسانية من دمشق بالمرور على حساب تدابير إيصال المساعدات عبر الحدود. أما بالنسبة لمناطق العمليات التركية الثلاث في شمال سورية، فلم تبدأ بعد عمليات الإيصال الداخلية لتلك المناطق على الرغم من حقيقة أن دمشق تستجيب على وجه السرعة لجميع طلبات الأمم المتحدة.

ونشعر أيضا بأننا مضطرون للإشارة إلى أن الأمم المتحدة تواصل محاولة الالتفاف على مشكلة العواقب المدمرة للجزاءات الأحادية الجانب غير المشروعة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الاقتصاد السوري وعلى إمداد البلد بالمساعدة الإنسانية الدولية. إن السوريين العاديين هم الذين ينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا رهائن، محرومين من الوصول ليس إلى مواردهم النفطية فحسب، ولكن أيضا إلى الأراضي الزراعية التي كانت تغذي المنطقة بأسرها في السابق. وفي سياق احتلالها الذي طال أمده لهذه الأراضي في سورية، تعتمد واشنطن في الأساس إحداث مجاعة في بلد كان ذات يوم مكتفيا ذاتيا زراعيًا. وفي ١٢ أيار/مايو، أصدرت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الترخيص العام رقم ٢٢، والذي يسمح للمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص بالوصول إلى شمال غرب وشمال شرق سورية، مما يضيف الشرعية فعليًا على نهب واشنطن للحبوب السورية شرق الفرات. ويؤسفنا أن نرى أنه منذ ذلك الحين، لم تجد قيادة الأمم المتحدة فرصة للتعليق على هذا النشاط غير القانوني للولايات المتحدة

بحلول الوقت الذي يتم فيه إنهاء الآلية، فلن يغير ذلك الصورة. ولا نرى أي جهود منهجية في هذا المقام.

وعلى الرغم من الحاجة الحيوية إلى مشاريع التعافي المبكر المبينة في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) من أجل تهيئة الظروف الطبيعية لحياة السوريين وسبل عيشهم، لا يسعنا في هذه المرحلة إلا أن نرحب باعترام الأمم المتحدة توسيع نطاق تلك الجهود. وأعرب مارتن غريفيث مرارا عن تأييده لتكثيف الجهود في هذا المجال. والحقيقة هي أن الأثر التراكمي لإصلاح البنية التحتية الأساسية لزيادة قدرة المجتمع السوري على الصمود بعد انتهاء النزاع يمكن أن يحقق وفورات كبيرة للجهات المانحة. ونؤيد السيد غريفيث تأييدا كاملا في هذا الصدد، ومن المؤسف أن المنطق الأساسي في ضمان التعافي الإنساني في سورية لم يلق نفس الاستجابة من الجهات المانحة، بما في ذلك البلدان التي وقعت القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١).

إن المشكلة الرئيسية، التي تتعارض مع مبادئ عمل الأمم المتحدة، هي أن تنفيذ مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار لا يزال مقيدا بالشروط السياسية المسبقة للبلدان المانحة. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة تجد صعوبة بالغة في مقاومة ذلك الضغط. والمبادئ التوجيهية الداخلية المخزية لقيادة الأمانة العامة، "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"، التي لم تلغ قط، مثال واضح على ذلك. ويرجع ذلك لأسباب، من بينها أنها تفرض شروطا سياسية.

وبصراحة، فإن زملائي في المجلس، في جهودهم الرامية إلى الحفاظ على الآلية بأي ثمن، يشبهون بشكل متزايد والذي طالب كسول ومُهمَل مهَّد بالطرْد من المدرسة، يلتمسان بقاءه في المدرسة لمدة سنة أخرى. وكما ندرك جميعا جيدا من تجربتنا الحياتية الخاصة، لا خير يُرتجى بشكل عام من هؤلاء الأطفال المدللين. ومع ذلك، ولسبب ما، يبذل زملائي كل ما في وسعهم، على الرغم من الحقائق، في محاولة مستميتة لتصوير نسلهم على أنه طالب ممتاز. ومما يؤسف له أن اختيار أحد مقدمي الإحاطات لجلسة اليوم كان خير مثال على ذلك.

العازلة القاحلة بين الحدود الأردنية والعراقية والسورية. وما يقرب من ٨٠ في المائة من سكان المخيم هم نساء وأطفال يعيشون في ظروف لا يمكن وصفها إلا بالظروف البائسة. وهو مقام في منطقة تخضع لسيطرة الحكومة، ولكن الحكومة السورية أبقت تحت حصار مشدد. وعلى مدار أكثر من ثلاث سنوات، يمنع نظام الأسد مساعدات الأمم المتحدة من دخول المخيم، مما يجعل سكانه مضطرين للاعتماد على كميات هزيلة من البضائع المهربة للبقاء على قيد الحياة. وثمة خطر شديد على الأطفال في المخيم، الذين يشكلون نصف سكانه، من الإصابة بأمراض خطيرة وسوء تغذية. ولا يوجد تعليم، بالطبع، وتفتقر النساء الحوامل إلى الاهتمام والخدمة المناسبين. وندعو النظام إلى السماح بوصول السلع الإنسانية والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى المخيم دون عوائق. وعندما يكون الناس جائعين ومحتاجين، لا يهم من هم أو أين هم - هناك حاجة فقط. وقد أبرزنا منذ فترة طويلة الأهمية الحاسمة لتجديد الولاية المتعلقة بالعمليات العابرة للحدود المنصوص عليها في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) وإمكانية توسيع نطاقها في تموز/يوليه. فالملايين من الناس، بما في ذلك، كما سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث، مليون طفل، يعتمدون عليها.

ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية للنساء والأطفال في المخيمات وفي أماكن الاحتجاز في المنطقة الشمالية الشرقية. وندعو إلى إطلاق سراح جميع الأطفال المحرومين من حريتهم وندعم إعادة إدماجهم ولم شملهم مع أسرهم. ونكرر موقفنا بأن إنشاء آلية معنية بالأشخاص المفقودين وفريق استشاري من شأنهما توفير الدعم اللازم للمحتجزين والمختفين قسرا والمفقودين في سورية. يجب أن تأتي الاحتياجات الإنسانية في المقام الأول، ولكن يجب ألا ننسى أن ضمان المساءلة والعدالة للضحايا يظل أمرا أساسيا لتمكين سورية من إحراز تقدم نحو السلام والمصالحة المستدامين.

وما لم تساعد المحتاجين فإننا نفشل أخلاقيا وعمليا. ولن يبقى أمامنا سوى روايات مفجعة عن ضحايا لا حول لهم ولا قوة، كما ذكرتنا الدكتورة المسلم هذا الصباح. فيجب عدم السماح بذلك. دعونا لا ننسى

في سورية، بما في ذلك يوم أمس، عندما كنا نناقش قضايا الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم (انظر S/PV.٩٠٣٦). غير أن إنهاء وضع مخالف للقانون الدولي كهذا الوضع من شأنه أن يسهل حياة العديد من السوريين العاديين وكذلك جيرانهم، الذين اعتادوا شراء فائض المنتجات الغذائية السورية قبل تدخل الأمريكيين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): دخلت سورية عامها الثاني عشر من النزاع. ولا تلوح في الأفق نهاية لمعاناة شعبها. ولا تزال تشكل واحدة من أكثر حالات الطوارئ تعقيدا على الصعيد الإنساني وفي مجال الحماية، ويبدو أنها ستستمر إلى الأبد. ويجد السوريون داخل البلد وخارجه أنفسهم، إلى ما لا نهاية، في قلب مزيج كارثي من العنف الرهيب وتفاقم الجوع واستمرار الفقر والعزلة. ويكافح ملايين السوريين من أجل البقاء على قيد الحياة كل شهر.

إن البيانات محبطة. ويعيش ٩٠ في المائة من السوريين في فقر. وأكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلد في أمس الحاجة. ويعاني ٦٠ في المائة منهم من انعدام الأمن الغذائي، وفي اليومين الماضيين سمعنا الكثير عن حقيقة أن أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية. ولا يذهب ما يقرب من ٢٠ في المائة من الأطفال في سورية إلى المدرسة. واختفى أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص أو ما زالوا محتجزين في مكان ما في سورية أو في مكان آخر. ويجب ألا يُنسوا لمجرد أنه لا يمكن رؤيتهم. ويستمر احتجاز أكثر من ٣٦ ٠٠٠ طفل بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة أو لأسباب أمنية. ويعتمد ملايين السوريين في الشمال الشرقي في الغالب على المساعدات التي يتم إيصالها من خلال المساعدة عبر الحدود. وفي تموز/يوليه، كما سمعنا وكما ذكر العديد من الزملاء، سينتهي نظام العمليات عبر الحدود. ومع تزايد الاحتياجات، من الأهمية بمكان أن تصل المعونة إلى جميع من يحتاجون إليها.

وفي إطار هذه الصورة القاتمة والمحبطة، أود أن ألفت الانتباه إلى مكان منسي بشكل خاص وواضح، مخيم الركبان، وهو مستوطنة مؤقتة تؤوي حوالي ١٠ ٠٠٠ من السوريين النازحين داخليا في المنطقة

يتبع نهجا بناءً لتشجيع المشاريع التي يمكن أن توفر الوظائف والفرص الاقتصادية التي تشتد حاجة الشعب السوري إليها وتساعد بالتالي على تخفيف أوجه القصور. في مواجهة انخفاض إنتاج المواد الغذائية الأساسية والمشاكل المتعلقة بنقص المياه، من الأهمية بمكان معالجة المخاوف الجماعية للشعب السوري بجدية شديدة.

كما نعتقد أن وقف إطلاق النار الشامل على الصعيد الوطني أمر بالغ الأهمية لسائر مصالح الشعب السوري. ففي حين أن العمليات العابرة للحدود يمكن التنبؤ بها وذات أهمية إلا أنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. إننا نحيط علما بالجهود الجارية، بما في ذلك القافلة الرابعة القادمة من حلب، التي يسرتها سورية، ونكرر التأكيد على أنه ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة أن تركز أكثر على تعزيز العمليات العابرة لخطوط التماس.

كما تواصل الهند التنبية إلى التهديد الذي يلوح في الأفق والذي يشكله ظهور الجماعات الإرهابية مجددا في سورية. لا يمكننا مناقشة الحالة الإنسانية في سورية دون الإشارة إلى الأنشطة المتنامية للجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والمعروف أيضا باسم داعش. لقد أظهر هجوم هذا التنظيم في كانون الثاني/يناير على سجن في مدينة الحسكة خطورة المشكلة. لا تزال الأعمال العدائية، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف في شمال غرب سورية، تؤثر سلبا على المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. لقد سلطت الهند الضوء باستمرار على كيفية مساهمة جهات فاعلة خارجية في نمو الجماعات الإرهابية في سورية. إن استمرار المجتمع الدولي في إهمال هذه المسألة سيتسبب لكفاحنا الجماعي ضد الإرهاب في ضرر لا يمكن إصلاحه. ولا تزال الحالة المتعلقة بمخيمات المشردين داخليا التي تقوي نساء وأطفالا خطيرة أيضا، مع استمرار القلق البالغ إزاء الظروف السائدة في المخيمات، حيث أُبلغ هذا العام عن الكثير من الأنشطة الإجرامية، بما فيها القتل.

إننا قلقون بشأن حقيقة أن المساعدات الإنسانية لسورية في عام ٢٠٢١ كانت أقل من العام السابق. هناك حاجة ملحة إلى زيادتها.

أننا إذا لم نساعد المحتاجين فإننا وعن غير قصد نؤجج النزاعات في المستقبل. إن التزامنا هو بدعم السوريين في إعادة بناء حياتهم ورسم مستقبلهم، وينبغي أن يستمر ذلك. إن مسؤوليتنا هي المساعدة وتقديم الحلول. ولا يمكن وضع المكاسب الجيوسياسية فوق حياة الناس ولا يجب ذلك. يجب دائما أن تكون المساعدة الإنسانية غير سياسية وأن تستند فقط إلى تلبية احتياجات السكان ولا بد أن تصل إلى الجميع. يجب أن نفعل المزيد لمساعدة السوريين على الخلاص من كابوسهم. ويجب أن نغذي وندعم آمالهم، لأنه لم يسبق لأحد أبدا أن بنى مستقبلا بدون أمل.

السيد راغورام (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في شكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته اليوم. كما أشكر الدكتورة فريدة المسلم على إحاطتها الثاقبة جدا.

لم يشهد الوضع الإنساني في سورية، كما يتضح من إحاطة اليوم، أي تحسن كبير في الشهر الماضي. إن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية يتجاوز الآن ١٤ مليون شخص، مع وجود نقص في المواد الغذائية الأساسية والوقود. وبينما ينصب تركيز المجتمع الدولي على الحالة الإنسانية الناشئة في أوكرانيا يجب ألا نغفل عن معاناة الشعب السوري. إن إحراز تقدم حاسم على المسار السياسي في سورية هو أمر ملح للغاية إذا أردنا تخفيف معاناة شعبها. ولتحقيق ذلك يتعين على جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف الفاعلة الخارجية، أن تبدي التزاما ملموسا بعملية سياسية يقودها السوريون وتملكها وتيسرها الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما يمكن للمبادرات التي تتخذها دول المنطقة لتطبيع العلاقات مع سورية أن تسهم إسهاما إيجابيا في معالجة الوضع الإنساني.

يجب أن نتجنب ربط المساعدة الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية، وهو ما لن يؤدي إلا لتفاقم المعاناة الإنسانية. وهناك حاجة ملحة إلى زيادة المساعدة وضمان حصول الوكالات الإنسانية على التمويل الذي تحتاج إليه لتنفيذ خططها بالكامل دون تسييس لاحتياجات الناس الأساسية. ويجب على المجتمع الدولي أن

سورية يجب أن تحترم بالكامل سيادة سورية ومليتها وأن تخدم شعبها بأسره، دون أي شروط سياسية مسبقة.

وقد أُحرز بعض التقدم في العمليات الإنسانية العابرة لخطوط التماس منذ اتخاذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، حيث أرسلت أربع قوافل إلى شمال غرب سورية. من جانب الأمم المتحدة، وتم تمديد البرنامج العابر لهذه الخطوط حتى نهاية العام، وهو أمر جدير بالتقدير الإيجابي. ومن أجل حماية سيادة الحكومة السورية على المسائل الإنسانية، وتمشيا مع الممارسة الشائعة للإغاثة الإنسانية الدولية ينبغي أن تنتقل العمليات العابرة للحدود تدريجيا إلى العمليات العابرة لخطوط التماس. وتقديم الإغاثة عبر هذه الخطوط في الوقت الحاضر يتم على نطاق أصغر من عمليات التسليم عبر الحدود. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى جاهدا لإزالة الحواجز التي تعترض العمليات العابرة للخطوط كما فعل للاستثمار في الإغاثة عبر الحدود. وتشمل الأولويات ضمان أن تسمح الأطراف المعنية بالوصول إلى شمال غرب سورية، وأن يكون العاملون في المجال الإنساني آمنين ومأمونين، وأن يتم خلق بيئة مواتية لتوزيع الإمدادات.

وسيكون انتعاش الاقتصاد السوري في نهاية المطاف السبيل الحاسم للحد من الاحتياجات الإنسانية للبلاد والتغلب على مشاكلها الإنسانية، لكنه في الوقت الحالي في قبضة تحديات مزرية. إن الليرة السورية مستمرة في الانخفاض وأسعار المواد الغذائية ما زالت مرتفعة. وقد أطلقت الحكومة السورية عددا من المبادرات لدعم التنمية الزراعية وبناء البنية التحتية وبدء التعاون في مجال الطاقة، مع تحقيق بعض النتائج الإيجابية. وترحب الصين بتخصيص الأمم المتحدة ٢٦ في المائة من الموارد المخصصة لخطة الاستجابة الإنسانية السورية من أجل تنفيذ ٥٧٠ مشروعا للإنعاش المبكر. ونأمل أن يقدم المانحون التمويل الكافي لتلك المشاريع، بما يعود بالنفع على جميع السكان السوريين.

لقد أعاققت التدابير القسرية الأحادية الجانب ضد سورية إلى حد كبير قدرة الحكومة السورية على حشد الموارد، والسيطرة على الجائحة،

ونحن نطلب في هذا الصدد من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يوائم البيانات المتعلقة بمشاريع الإنعاش المبكر والقدرة على الصمود بطريقة شاملة حتى يتمكن المجلس من إلقاء نظرة شاملة عليها بحلول نهاية حزيران/يونيه، أي قبل انتهاء صلاحية الإذن للعمليات العابرة للحدود بوقت كاف.

وفي الختام، واصلت الهند تقديم مساعدات إنمائية ودعم للتنمية الموارد البشرية إلى سورية من خلال المنح وخطوط الاعتمادات لمشاريع إنمائية، وإمدادات الأدوية والأغذية، ومخيمات تركيب الأطراف الاصطناعية، ومركز لتكنولوجيا المعلومات من الجيل التالي، وبرامج التدريب على بناء القدرات. لقد وقفت الهند دائما إلى جانب الشعب السوري منذ بداية النزاع وستواصل القيام بذلك.

السيد شينغ جيشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطته، ولقد استمعت بعناية إلى البيان الذي أدلت به ممثلة المجتمع المدني.

طوال الصراع السوري المستمر منذ ١١ عاما كانت القضايا الإنسانية في صميم جهود الأطراف السورية والمجتمع الدولي. ومع ذلك فقد ازدادت الاحتياجات الإنسانية في البلد بدلا من أن تقل، وهي حاليا عند أعلى مستوى لها على الإطلاق. فوفقا للأرقام التي نشرتها الأمم المتحدة، يحتاج ١٤,٦ مليون شخص حاليا إلى مساعدات إنسانية في سورية، وهو ما يمثل ٨٠ في المائة من إجمالي سكانها. ومن بين هؤلاء يعاني ١٢ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. هذه الأرقام المنذرة بالخطر والمقلقة للغاية تجبر المجتمع الدولي على النظر في الحالة بعناية أكبر، والنظر في المسائل واتخاذ إجراءات مصممة لها خصيصا. ويجب أن تضع المساعدات الإنسانية لسورية رفاحية السكان السوريين في المقام الأول. وينبغي لجميع الأطراف أن تعمل معا للحفاظ على الطابع الإنساني للمعونة وتجنب تسييس المسائل الإنسانية. وقد أحاطت الصين علما بالمعلومات الواردة من مؤتمر بروكسل السادس بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة. إننا متمسكون بموقفنا القائم على أن المساعدات الإنسانية المقدمة إلى

النساء والأطفال. وانعدام الأمن في ذلك المخيم، بالإضافة إلى افتقاره إلى الخدمات الأساسية التي يحتاجها سكانه، لا يجعله بأي حال من الأحوال بيئة حاضنة للأطفال. ولا يمكننا أن نغفل عن هذه الأزمة، ولهذا السبب نكرر دعوتنا إلى إعطاء الأولوية لإعادة مواطني البلدان الأخرى الذين لا يزالون في سورية إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم.

ثالثاً، فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، رحبنا بعبور قافلة رابعة للمساعدات الإنسانية إلى سرمدا في ١٦ أيار/مايو، والخطط الرامية إلى مواصلة تطوير طريق الوصول ذلك حتى كانون الأول/ديسمبر، ونقدر ما يمثل ذلك من تقدم محرز في تنفيذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ومع ذلك، وبالنظر إلى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة للسكان، كما قيل صباح اليوم، لا تزال المساعدات الإنسانية التي تدخل عبر الشمال الغربي من بين خطوط النزاع مكتملة فحسب لتلك التي تصل عبر معبر باب الهوى الحدودي. وفي الوقت الراهن، لا يمكن للقوافل العابرة لخطوط النزاع أن تحل محل أكثر من ٨٠٠ شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية تدخل عبر معبر باب الهوى الحدودي كل شهر. فمن خلال معبر باب الهوى وحده، يتلقى ١,٨ مليون شخص المساعدات الغذائية. ولذلك تؤمن المكسيك إيماناً راسخاً بالأهمية الحيوية لتجديد التفويض بإيصال المساعدات الإنسانية عبر ذلك المعبر الحدودي الوحيد، الذي يشكل الأمل الأخير للبقاء لآلاف وآلاف من السوريين. وبالمثل، نحيط علماً بزيارة السيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ونأمل أن تُترجم مهمتها إلى إجراءات ملموسة يمكن أن توسع نطاق وصول المساعدات الإنسانية. ونتطلع إلى التقرير القادم الذي سيقدمه السيد غريفيث.

رابعاً، نرى أنه من الإيجابي أن خطة الاستجابة الإنسانية لسورية تؤكد أولوية مشاريع الإنعاش المبكر، وهي عنصر أساسي في القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). ونتيح تلك المشاريع للمناقشات بشأن الحالة في سورية أن تركز على الخيارات طويلة الأجل، لا سيما فيما يتعلق بحل مشاكل الإسكان المؤقت والجوانب الأخرى للتنمية البشرية. وتؤكد

والقيام بإعادة الإعمار، وينبغي رفعها كلها دون تأخير. ومنذ آذار/مارس تعاني سورية أيضاً من أزمة وقود جديدة، في حين استمر النهب المتفشي للنفط. إن الشعب السوري بأسره هو المالك الشرعي لموارده النفطية، ويجب أن تتوقف فوراً الممارسة غير المشروعة لنهب وتهريب نفط البلد.

السيد غوميس روبليدو فردوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أشكر السيد مارك غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته. وتشيد المكسيك بما يضطلع به من عمل ويبدیه من تصميم. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الدكتورة فريدة المسلم على الرسالة التي وجهتها إلينا اليوم ونرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا.

تأسف المكسيك، شأنها شأن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة، للحالة المتزايدة الخطورة التي يواجهها السكان المدنيون في سورية، سواء بسبب التأثير المباشر للأعمال العدائية أو العواقب المتعددة الناجمة عن ١١ عاماً من النزاع تسببت في نزوح جماعي للسكان وتزايد انعدام الأمن الغذائي الآن على نحو خطير. ولذلك ترى المكسيك أن مناقشاتها بشأن هذه المسألة في المجلس ينبغي أن تسترشد بالاحتياجات الإنسانية للسكان، التي تتزايد كل شهر وتترك الناس في ظروف بالغة الصعوبة. وهل هناك دليل أكثر على احتياجاتهم الأساسية من أن يعيش ٩٠ في المائة من السكان تحت خط الفقر؟ ونود أن نركز على وجه التحديد على بعض العوامل التي تتطلب اهتماماً عاجلاً.

أولاً، لا تزال الألغام والأجهزة المتفجرة تشكل تهديداً للسكان. فقد تسببت في عام ٢٠٢١ وحده في مقتل ٨٠٥ أشخاص وإصابة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص. ويتطلب تأثير الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخاطرها المحتملة اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع المزيد من المعاناة للسكان وتحملهم للعواقب المدمرة. ولذلك يجب أن نعطي الأولوية لإجراءات إزالة الألغام.

ثانياً، إن حالة سكان مخيم الهول الذين يبلغ عددهم أكثر من ٥٦ ٠٠٠ شخص، كما أوضح السيد غريفيث، مؤسفة حقاً، ولا سيما

وبالرغم من أن آلية إيصال المساعدات عبر الحدود لا تعد آلية مثالية، فإنها تظل ضرورية في هذه المرحلة لضمان إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين في شمال غرب سورية. وفي هذا السياق، تدعم دولة الإمارات إيصال المساعدات الإنسانية عبر كافة السبل، ومنها المساعدات عبر الخطوط. ونرحب بتمديد الخطة التشغيلية للأمم المتحدة حتى كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ومرور القافلة الرابعة إلى شمال غرب سورية عبر الخطوط التي شملت مساعدات غذائية حيوية. ونظرا إلى أن معبر باب الهوى يعد الممر الإنساني الوحيد لإيصال المساعدات عبر الحدود إلى سورية، فيجب على كافة الأطراف المحافظة على أمن هذا المعبر واستقراره. وينبغي علينا في نفس الوقت العمل على زيادة عدد عمليات إيصال المساعدات عبر الخطوط، كما يتعين على جميع الأطراف على الأرض العمل معا لإزالة العقبات الأمنية التي قد تعوق وصول تلك المساعدات.

إن الحالة الأمنية المزرية في مخيم الهول وما يرافقها من تدهور في الأوضاع الإنسانية باتت أمرا مثيرا للقلق، لا سيما مع تزايد جرائم القتل والعنف في الأسبوع الماضي، بما في ذلك العنف المرتكب ضد الجهات الإنسانية الفاعلة. ونؤكد هنا أن معالجة الأوضاع الإنسانية في المخيم تتطلب معالجة الأوضاع الأمنية فيه، والتي تعيق إيصال المياه الصالحة للشرب وتسببت في تجميد الأنشطة المنقذة للحياة. ونرى، في هذا الصدد، أهمية أن يحافظ المخيم على طابعه الإنساني والمدني وأن يتم إعادة المواطنين إلى بلدانهم. ونرحب باستعادة جمهورية العراق مؤخرا ٥٠٠ عائلة، أغلبهم نساء وأطفال، من مخيم الهول، ونشجع الدول التي لديها مواطنون في المخيم على اتخاذ خطوات مشابهة. كما يجب دعم وحماية المرأة السورية وتعزيز قدرتها على الصمود، لا سيما في المخيمات حيث تتعرض النساء والفتيات لمخاطر العنف الجنسي والجنساني.

وأخيرا، نحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لدعم الإنعاش المبكر للبنية التحتية المدنية والقطاعات الحيوية، لا سيما التعليم والصحة، والتي تأثرت بسبب النزاع، خاصة وأن الاستجابة الإنسانية الحالية غير مستدامة بسبب الفجوات المستمرة في تمويل

المكسيك مجددا الأهمية الجوهرية لوضع حد للأعمال العدائية من أجل تركيز الجهود على العملية السياسية.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن يتفاوض أعضاء المجلس بحسن نية حتى يظل المجلس في تموز/يوليه موحدا، ويواصل إيلاء تركيزه للحالة الإنسانية في سورية، وبذلك يبرهن بأفعاله على رغبته الصادقة في تخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن ١١ عاما من النزاع، ولا سيما بالنسبة لجيل من الفتيات والفتيان الذين، كما قال آخرون اليوم، لم يعرفوا شيئا سوى الحرب.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد مارتين غريفيث على إحاطته الهامة اليوم. ونرحب بزيارة السيدة جويس مسويا إلى سورية والأردن. ونقدر الإحاطة التي قدمتها الدكتورة فريدة المسلم التي سلطت الضوء على الظروف الصعبة للنساء والأطفال في سورية.

ونود بداية أن نشيد بعقد مؤتمر بروكسل السادس منتصف هذا الشهر، ونرى أنه خطوة إيجابية يمكن البناء عليها لدعم مستقبل سورية والمنطقة. وأكد المؤتمر أيضا على استمرار المجتمع الدولي في التضامن مع الشعب السوري. ورغم أن التطرق إلى المسائل المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية الأساسية يبقى مسألة هامة، فإنه ينبغي السعي إلى توسيع نطاق المناقشات الحالية لتشمل أيضا بحث سبل تقديم مساهمات بناة لإعادة الأمن والاستقرار والازدهار إلى سورية. فبعد ١٢ عاما من الأزمة، لا يزال السوريون يعيشون في مخيمات تفقر إلى أبسط مقومات العيش، مما يستوجب من المجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة تنهي الأزمة الإنسانية بشكل مستدام وتضمن للشعب السوري العيش في ظروف كريمة، لكي نتجاوز الاكتفاء بتقديم حلول عاجلة قصيرة المدى.

وفي سياق اقتراب موعد تجديد ولاية القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، أود أن أكرر دعواتنا بأهمية النظر في تجديد آلية المساعدات عبر الحدود إلى سورية بشكل موضوعي ومنطقي يجسد الوقائع القائمة على الأرض. فنحن بحاجة إلى التعاون معا على هذا الملف، رغم وجود خلافات حول ملفات أخرى، لضمان وصول المساعدات للمحتاجين عبر الحدود وعبر الخطوط.

الإنسانية لا تزال ضرورية ومنقذة لحياة الملايين في جميع أنحاء سورية، يجب علينا أن نواصل العمل هنا من أجل إيصال المساعدات الدولية بشكل منتظم ويمكن التنبؤ به إلى الشعب السوري من خلال العمليات العابرة لخطوط التماس والعابرة للحدود على حد سواء.

وفي هذا الصدد، تكرر البرازيل دعوتها إلى جميع الأطراف للامتثال لالتزامها بضمان وصول المساعدات الإنسانية بحرية ومن دون عوائق بما يتفق مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونشدد أيضاً على أهمية رصد جميع العمليات الإنسانية عن كثب وبدقة والبحث عن سبل للمساعدة في زيادة العمليات العابرة لخطوط التماس. فلا خيار أمامنا. ويجب أن يظل النزاع في سورية على رأس قائمة أولوياتنا. إننا هنا اليوم لمناقشة الاحتياجات الإنسانية الفورية للشعب السوري. غير أننا نعلم أن وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإيجاد حل سياسي عملاً بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يظلان السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع الذي دام عقداً من الزمن، والذي تسبب في الكثير من الدمار والمعاناة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

وأود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام غريفيث على عمله الدؤوب وإحاطته الزاخرة بالمعلومات. كما أتوجه بشكري الخاص إلى الدكتورة فريدة المسلم وجميع العاملين في الجمعية الطبية السورية الأمريكية. إن بيانها تذكير مهم بأن ملايين السوريين ما زالوا محرومين من إمكانية الحصول حتى على الرعاية الصحية الأساسية، ناهيك عن رعاية المصابين بالصدمات، للإصابات الظاهرة وغير الظاهرة. وأشكرها على عملها المذهل، الذي تصفه بأنها تؤدي واجبها. إنه عمل منقذ للحياة وينطوي على الكثير من المخاطر في سورية، ولذلك أود أن أكرر امتناني لها.

بعد أكثر من ١١ سنة طويلة من النزاع في سورية، يساورني القلق من أن ثمة خطراً من أن يصاب العالم بتبدل الإحساس تجاه هذه الحرب - تجاه محنة ١٤ مليون سوري يعتمدون على المساعدات الإنسانية

هذه المساعدات. ونرى هنا أهمية تكثيف الاستثمار الدولي في مجالي الغذاء والمياه كجزء من جهود التعافي المبكر، حيث سيسهم ذلك في تعزيز الاستجابة الإنسانية للسوريين.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بشكر وكيل الأمين العام غريفيث والدكتورة المسلم على إحاطتهما وأكرر الإعراب عن قلق وفد بلدي إزاء الحالة في سورية. وكذلك أرحب بممثلي سورية وإيران وتركيا في جلسة اليوم.

اجتمعنا أمس هنا لإجراء مناقشة مفتوحة جاءت في الوقت المناسب بشأن النزاع والأمن الغذائي (انظر S/PV.9036). ومع استمرار وصول المتوسط الشهري لسعر السلة الغذائية المرجعية القياسية إلى مستويات قياسية في سورية، فإن الكثير مما قلناه أمس ينطبق على مناقشتنا اليوم. ولكنني أود أن أسلط الضوء على رسالة رئيسية واحدة. إن انعدام الأمن الغذائي، كما أشارت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي مراراً وتكراراً، ليس نتيجة ثانوية لندرة الأغذية، بل هو نتيجة لعدم توافرها بتكلفة ميسورة وعدم إمكانية الحصول عليها. ولذلك، يجب علينا أن نضمن أن تكون الوكالات الدولية مجهزة وممولة بشكل كاف حتى يمكن الاستمرار في إيصال الإمدادات الغذائية إلى من هم في أمس الحاجة إليها في سورية.

وتسلط البرازيل الضوء كذلك على الحاجة إلى إجراء استعراض شامل ودائم لعواقب الجزاءات الانفرادية على السكان المدنيين في سيناريو الأزمة الاقتصادية الحادة والجوع المتصاعد. ونأمل أن تساعد الموارد التي أتاحت بعد مؤتمر المانحين المعقود في الأسبوع الماضي في بروتوكسل على توفير المساعدة الفورية اللازمة وأن تسهم في المبادرات الجارية للإنعاش المبكر والقدرة على الصمود والتي ترمي إلى إعادة توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء والمياه والصرف الصحي. ويسعدنا أن نسمع من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تسيير قافلة أخرى عابرة لخطوط التماس في وقت سابق من هذا الشهر، وأن هناك بالفعل خطة للتمكين من تنفيذ المزيد من عمليات إيصال المساعدات خلال بقية العام. وبما أن المساعدات

خطوط التماس لا يمكن أن يضاهي حجم أو كفاءة عمليات الإيصال عبر الحدود. وهذا ليس تخميناً - بل إنه حقيقة. وقد أوضح الأمين العام بجلاء في الفقرة ٧٧ من تقريره الأخير (S/2022/330) ما يلي: "لا يمكن للقوافل العابرة لخطوط النزاع، حتى لو تم إرسالها بانتظام، تكرار حجم ونطاق عملية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، التي لا تزال طريقة لإنقاذ حياة ملايين الأشخاص المحتاجين في الشمال الغربي."

ومما يشهد على هذا الواقع هو أن عملية إيصال المساعدات عبر خطوط التماس في أيار/مايو وفرت الغذاء لـ ٤٣ ٥٠٠ شخص. وبخلاف ذلك، في شهر عادي، توفر عمليات إيصال مساعدات الأمم المتحدة عبر الحدود عن طريق باب الهوى ما يكفي من الغذاء لـ ١,٤ مليون شخص. وببساطة، لا مجال للمقارنة، وقد كرر وكيل الأمين العام مارتن غريفيث هذه الحقيقة.

وفي العام الماضي، صوت المجلس بالإجماع على مواصلة ولاية الآلية (انظر S/PV.8817) في قرار هام منقذ لحياة ملايين الأشخاص. وقد أظهر ذلك أفضل ما يمكننا القيام به عندما نعمل معاً. ولهذا السبب وجدت أنه من الغريب أن الاتحاد الروسي أشار إلى أنه قد تم تضليله بطريقة أو بأخرى لدعم الولاية، التي تتضح فوائدها لنا جميعاً. وفي هذا العام، نحث مجلس الأمن ليس فقط على تجديد ولاية آلية الأمم المتحدة لإيصال المساعدات عبر الحدود، ولكن أيضاً على زيادة عدد نقاط العبور لتلبية الطلب المتزايد على المساعدات الإنسانية في سورية. وتقدر الأمم المتحدة أن ١٤,٦ مليون سوري يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٢، بزيادة تقارب ١٠ في المائة عن العام الماضي. وعلينا ببساطة القيام بذلك، سواء تجديد الولاية أو توسيع نطاق العمل. وإنه أمر حيوي لكثير من الناس، خاصة في وقت ترتفع فيه أسعار الغذاء والوقود بشكل كبير، مما يجبر الأسر على اتخاذ قرارات صعبة بشأن شراء الغذاء أو الدواء أو الوقود.

وما يقرب من مليوني سوري على وشك أن يصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، ويعاني ١٢ مليون

وأحلام السوريين الذين لا يرغبون في أكثر من مستقبل ينعمون فيه بالسلام والعدل والأمن. ولا يهم أن تكون لدينا مجموعة من الأزمات الأخرى مدرجة في جدول أعمالنا. ولا يهم أن يستمر نظام الأسد في إعاقة التقدم نحو حل سياسي. فلا يمكننا أن ندير ظهورنا للشعب السوري.

ومع وصول الأزمة الإنسانية إلى مستويات مرتفعة جديدة مثيرة للقلق، يجب علينا أن نلتزم التزاماً كاملاً بدعم احتياجات السوريين الضعفاء. ولهذا السبب، نعقد ثلاث جلسات مكرسة لسورية خلال رئاستنا لمجلس الأمن في هذا الشهر. ولهذا السبب، كنت حريصة على أن أسافر شخصياً إلى بروكسل لأعلن أن الولايات المتحدة ستقدم أكثر من ٨٠٠ مليون دولار في صورة مساعدات إنسانية جديدة للشعب السوري - وهو أكبر تعهد نقطعه على الإطلاق في مؤتمر بروكسل السنوي. وتشمل تلك المساعدة الغذاء الأساسي والصحة والمأوى والمياه وغيرها من أشكال الإغاثة بالغة الأهمية التي ستذهب إلى مساعدة من هم في أمس الحاجة إليها، ولكن أيضاً نحو الإنعاش المبكر، حتى نتمكن من الحيلولة دون وصول الناس إلى تلك المرحلة المزرية في المقام الأول. ولهذا السبب، سأعود إلى باب الهوى في الأسابيع المقبلة للاستماع إلى إحاطات وعقد اجتماعات على الحدود التركية السورية حتى أكون على اطلاع دائم على الحالة في الميدان لأن أي كميات من المساعدة، كما قلّت مراراً من قبل، لن تكون كافية إذا لم نتمكن بالفعل من إيصالها إلى المحتاجين.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ جميع جوانب القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لضمان وصول المساعدات إلى سورية، بما في ذلك عن طريق المساعدة عبر خطوط التماس وعبر الحدود. ونبذل كل ما في وسعنا لتسهيل إرسال مساعدات إضافية إلى سورية، بما في ذلك من خلال إصدارنا مؤخراً ترخيصاً عاماً يهدف إلى تشجيع الاستثمار في شمال غرب وشمال شرق سورية. ونشيد بالعملية الرابعة لإيصال المساعدات عبر خطوط التماس، التي تمت في ١٦ أيار/مايو، ونأمل أن تصبح هذه العمليات أكثر تواتراً. ولكننا نعلم أن تقديم المعونة عبر

٧ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، وذلك عن الجرائم الإرهابية التي ارتكبتها أشخاص سوريون قبل تاريخ صدوره، باستثناء تلك الجرائم التي أفضت إلى موت إنسان، والمنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب وقانون العقوبات السوري. ونؤكد هنا على أن هذا المرسوم لا يشمل الإرهابيين الأجانب، وستبقى دولهم الأصلية مسؤولة عن استعادتهم وعائلاتهم من سورية. إن صدور هذا المرسوم الاستثنائي بطبيعته القانونية والاجتماعية والسياسية يأتي في إطار الإجراءات التي تتخذها الدولة السورية منذ سنوات للارتقاء بالوضع الإنساني في سورية، وتكريس المصالحات الوطنية، وترسيخ قيم التسامح، وتوفير الظروف الملائمة لعودة المهجرين واللاجئين إلى وطنهم، وإعادة إدماج جميع المواطنين السوريين في مجتمعاتهم المحلية، واستعادة الأمن والاستقرار في الجمهورية العربية السورية.

لقد باشرت وزارة العدل والجهات القانونية والقضائية المختصة في سورية، فور صدور هذا المرسوم التشريعي، تنفيذ مضمونه في جميع أنحاء البلاد. وذلك من خلال الإفراج عن دفعات كبيرة من الموقوفين، وطي وإلغاء جميع مذكرات الملاحقة والبحث والتوقيف والإحضار الغيابية، وأحكام القضاء الغيابية الصادرة بحق أي مواطن سوري داخل البلاد أو خارجها، وبمفعول فوري، ودون الحاجة للرجوع لأي جهة قضائية أو قانونية أو أمنية.

وأذكر هنا بأن السيد رئيس الجمهورية كان قد منح منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم ٢٠ مرسوم عفو عام، استفاد منها عشرات الآلاف من المواطنين السوريين داخل البلد وخارجه. حيث تم إطلاق سراح ٢٨,٨٦٤ موقوف من محكمة قضايا الإرهاب. كما انخرط أكثر من ٢٧٢ ٠٠٠ مواطن سوري في عمليات التسوية والمصالحات الوطنية في مختلف المحافظات السورية والتي مكنتهم من العودة إلى حياتهم الطبيعية. إن حكومة الجمهورية العربية السورية تدعو إلى النظر في الخطوات التي اتخذتها بشكل موضوعي ومتوازن. وتحت بعض الدول على العدول عن سياساتها الخاطئة واعتماد مقاربة سياسية إيجابية وبناءة، وذلك من خلال العمل المسؤول مع الحكومة السورية، بمنأى عن أية اعتبارات سياسية لا تتسجم ومصالح السوريين وأمنهم ورفاههم.

شخص بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهذه أعداد كبيرة بشكل لا يصدق، أكثر من مجموع سكان مدينة نيويورك وباريس مجتمعين. وهي ليست مجرد إحصاءات واقعية، هؤلاء أشخاص حقيقيون يعانون من الجوع ولا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم التالية. إنهم يعيشون كل يوم في حالة من عدم اليقين بشأن كيفية توفيرهم للطعام، وكيفية حصولهم على الماء أو الدواء أو الوقود، ومتى سيعرفون السلام. ولا يمكننا أن نصبح متبلدي الحس إزاء احتياجاتهم وأحلامهم. وعلينا أن نبقي مركزين على هذه الأزمة. وفي الوقت الحالي، يعني ذلك تجديد وتوسيع نطاق إيصال المساعدة عبر الحدود.

ومن مصلحتنا جميعاً، بما في ذلك روسيا وسورية، منع الوضع الإنساني المتردي في سورية من أن يزداد سوءاً ويأساً. وفي الواقع، ذلك يصب في مصلحة الجميع. ولهذا السبب أكرر أن المجلس صوت بالإجماع في العام الماضي على تجديد الولاية، ولهذا السبب يجب أن نفعل ذلك مرة أخرى هذا العام، لصالح جميع السوريين. وقد عملنا معاً في الأسبوع الماضي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي العالمي. وتجديد عمليات إيصال المساعدة عبر الحدود وتوسيعها هو أحد الطرق الواضحة بالنسبة لنا للتغلب على الجوع. وهو أمر بوسعنا القيام به بصورة كاملة. إن الإجراءات التي اتخذناها في المجلس في العام الماضي أنقذت عدداً لا يحصى من الأرواح، ويمكننا أن نفعل ذلك مرة أخرى هذا العام.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس. أود أن ألفت انتباه المتكلمين مرة أخرى إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

أعطى الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): أود أن استهل بياني بالإشارة إلى حدث استثنائي بالغ الأهمية يتمثل في منح السيد رئيس الجمهورية العربية السورية عفواً عاماً، بموجب المرسوم التشريعي رقم

ربط العمل الإنساني والتنمية بشروط مسبقة تعيق عملية تنفيذ مشاريع الصمود والتعافي المبكر، وتأهيل البنى التحتية المتضررة التي تتيح العودة الكريمة والطوعية والأمنة للاجئين والمهجرين.

لقد واكبت تلك السياسات العدوانية ضد بلدي أعمال عدوان عسكري مباشرة نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية وكان آخرها إطلاق الصواريخ على بعض أرجاء المنطقة الوسطى مساء يوم الجمعة ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢. وأسفر هذا العدوان عن استشهاد خمسة أشخاص بينهم مدني واحد، وجرح سبعة مواطنين بينهم طفلة، ووقوع خسائر مادية جسيمة واندلاع عدة حرائق في أحراج ريف منطقة مصياف. لقد تزامن هذا العدوان الإسرائيلي مع هجوم إرهابي شنته التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية ضد وحدات للجيش العربي السوري، مما أدى إلى استشهاد عشرة جنود وجرح آخرين. وهذا ما يؤكد مجدداً التنسيق المستمر بين سلطات الاحتلال الإسرائيلية وأدواتها من الإرهابيين. لقد وضعت حكومتي السيد الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن بصورة تلك الاعتداءات وطالبتهم بالاضطلاع بمسؤولياتهم، ووضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي تهدد على نحو خطير السلم والأمن الإقليمي والدولي.

لقد يسر بلدي عبور قافلة رابعة للأمم المتحدة من حلب إلى شمال غرب سورية هذا الأسبوع، ضمت ١٤ شاحنة من المساعدات الإنسانية، وهي تتطلع إلى تعزيز الوصول من الداخل وإزالة العراقيل التي يفرضها النظام التركي وأدواته من التنظيمات الإرهابية. كما تجدد سورية تأكيد موقفها إزاء ما يسمى بـ "آلية إيصال المساعدات عبر الحدود" نظراً لما تمثله من انتهاك مستمر لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وللعيوب الجسيمة التي تغلب عليها ويحاول البعض التغطية عليها.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى تصريحات النظام التركي حول إنشاء منطقة آمنة في شمال بلدي. نحن نؤكد بأن مثل هذا المسعى يندرج في إطار المشاريع المعادية لسورية، وتحقيق هدف استعماري وتقسيمي، وإنشاء بؤرة تساعد في تنفيذ المخططات الإرهابية

إن الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين، تصطدم بإمعان بعض الدول الغربية وحلفائها في ممارساتها العدائية وانتهاكاتها المتواصلة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتجلى في استمرار الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي للقوات التركية والأمريكية على الأراضي السورية، ورعايتهما لتنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية، ونهب الثروات الوطنية بما فيها النفط والغاز والمحاصيل الزراعية. ناهيك عن ممارسة الإرهاب الاقتصادي من خلال فرض الإجراءات القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري.

إن القرار الصادر مؤخراً عن الإدارة الأمريكية بخصوص منح ترخيص بالقيام بأنشطة اقتصادية في مناطق محددة في شمال شرق وشمال غرب سورية تسيطر عليها ميليشيات انفصالية وتنظيمات إرهابية، يمثل دعماً مباشراً من قبل الإدارة الأمريكية لتلك الكيانات اللاشرعية، وانتهاكاً فاضحاً لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً، ومخالفة جسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومسعى لفرض وضع لاشرعي ونهج تمييزي ضد المواطنين السوريين يستند إلى دعم من يواليها ويخضع لنفوذها، مقابل معاقبة قاطني المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة السورية.

من جهة أخرى، فقد شهدنا هذا الشهر عقد نسخة مكررة لما يسمى "مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة". إن عقد هذا المؤتمر في ظل مواصلة تغييب منظميه للحكومة السورية عن أعماله، واستبعادهم مشاركة روسيا، وفقدانه للرعاية الأممية، يعني أنه بات تجمعا لدول غربية معروفة بتسييسها للقضايا الإنسانية وخروجها عن المبادئ الإرشادية المعتمدة دولياً للعمل الإنساني. إن هذه المؤتمرات ليست إلا ستار دخان يطلقه منظموه للتغطية على ممارساتهم ضد بلدي، في الوقت الذي يفرضون فيه عقاباً جماعياً وحصاراً خانقاً ولا إنساني على الشعب السوري يحرم كل سوري من الحصول على احتياجاته المعيشية الأساسية، إلى جانب إصرارهم على

آمنة وقانونية لمساعدة المحتاجين. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن تقديم المعونة الإنسانية أمر بالغ الأهمية، وينبغي ألا يسمح للظروف السياسية بمنع إيصال المعونة الإنسانية. وفي هذا السياق، يجب مراعاة الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. كما نؤكد مجدداً أن آلية إيصال المساعدات عبر الحدود إنما هي تدبير مؤقت استثنائي تفرضه ظروف معينة وأن تقديم المساعدات الإنسانية للمحتاجين يجب أن يتم بالتعاون والتنسيق مع الحكومة السورية ومن داخل الأراضي السورية. فسيساعد ذلك على منع تسرب المعونة إلى الجماعات الإرهابية.

ونشيد بالحكومة السورية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لمواصلتهم توسيع نطاق عمليات الإغاثة الإنسانية وتواترها. وفي هذا الصدد، نشيد بجهود الحكومة السورية في تيسير مرور قافلة رابعة تابعة للأمم المتحدة من حلب إلى شمال غرب سورية في وقت سابق من هذا الأسبوع. ونرحب كذلك بالزيارة التي قامت بها الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية إلى سورية في ١٧ أيار/مايو واستغرقت ثلاثة أيام، فضلاً عن اجتماعها مع المسؤولين السوريين. ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة سورية وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقلالها السياسي، فضلاً عما تبذله من جهود لمكافحة الإرهاب. وندين بشدة استمرار احتلال إسرائيل للجولان السوري، فضلاً عن انتهاكاتها المتكررة لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية، ولا سيما تلك التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية. ونطالب مجلس الأمن بمحاسبة ذلك النظام على هذه الأعمال العدوانية والخبثية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتوقف فوراً الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية في أجزاء من سورية، الذي هيأ ظروفاً مثالية للأنشطة الإرهابية.

وأخيراً، نؤيد المبادرات الرامية إلى تيسير إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى أوطانهم، ونحن على استعداد لتقديم المساعدة لضمان نجاح هذه المساعي. ويجب أن تدعم الحكومة السورية والأمم المتحدة أي مبادرة بشأن سورية وأن تحترم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

ضد الشعب السوري. إن حكومة الجمهورية العربية السورية تدين مثل هذه التصريحات والمشاريع التي تمس بوحدة وسلامة الأراضي السورية. وتطالب المجتمع الدولي بعدم مساومة نظام أردوغان على أراضي دول الغير والعالم، وعدم دعم أو تمويل مثل هذه المشاريع القائمة على التطهير العرقي وتغيير البنية الديموغرافية والمساس بحقوق السوريين، والتي سيكون لها آثار كارثية على الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة والعالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لقد أوقعت النزاعات والتدخلات الأجنبية والإرهاب والاحتلال الخراب بالشعب السوري لأكثر من عقد من الزمن. كما أدت الجزاءات الانفرادية التي فرضت في السنوات الأخيرة إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والإنسانية في سورية. وعلى الرغم من أن القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) يدعم مشاريع الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار، فضلاً عن توفير الخدمات الأساسية، فإن استمرار الجزاءات الانفرادية قد أدى للأسف لعرقلة تنفيذ القرار، مما أعاق جهود إعادة إعمار سورية وحال دون إيصال المساعدات الإنسانية بطرق مختلفة، بل وأخر عودة اللاجئين والمشردين. وعلاوة على ذلك، أعاقَت هذه التدابير غير القانونية أيضاً قدرة الحكومة السورية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للسوريين. إن استخدام العقوبات الأحادية الجانب لتجوع المدنيين السوريين أمر غير مسؤول وغير أخلاقي وغير قانوني بموجب القانون الدولي. ويجب أن تتوقف تلك التدابير غير القانونية والمدمرة فوراً. ومن النفاق الادعاء بالاهتمام بالحالة الإنسانية الصعبة في سورية وفي الوقت نفسه دعم جزاءات انفرادية ضد الشعب السوري وفرضها عليه.

ونؤيد تعاون الحكومة السورية الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية العديدة المشاركة في إيصال المعونة عبر الحدود كوسيلة

تفصلنا الآن بضعة أسابيع عن موعد تجديد آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. والوضع الإنساني في شمال غرب سوريا مستمر في التدهور. ويتضح ذلك في تقارير الأمم المتحدة التي تشير إلى أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في شمال غرب سوريا ارتفع من ٣,٤ مليون شخص في عام ٢٠٢١ إلى ٤,١ مليون في عام ٢٠٢٢، بزيادة أكثر من ٢٠ في المائة. وهذا يعني أن ٩٣ في المائة من مجموع السكان في شمال غرب سوريا يعتمدون على المساعدات الدولية. ويحتاج نحو ٣,١ مليون شخص إلى المساعدة الطبية، في حين لا يزال أكثر من ٢,٨ مليون شخص نازحين داخليا - ناهيك عن أن ٥٨ في المائة من الأشخاص في مواقع النزوح هم من الأطفال. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى ٦٧ في المائة منذ بداية الحرب في أوكرانيا، التي أصبحت سببا إضافيا لانعدام الأمن الغذائي، مما أثر على ٣,١ مليون شخص في شمال غرب سوريا.

وفي مواجهة الوضع الإنساني الخطير للغاية، أثبتت آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود أنها أداة منقذة للحياة بالنسبة لملايين السوريين. وهي من أكثر نظم المساعدة الإنسانية تطورا وتدقيقا وشفافية على الإطلاق. وقد جرت أحدث عملية تسليم للمساعدات الإنسانية عبر الخطوط إلى إدلب هذا الأسبوع. ولا تزال تركيا ملتزمة بتيسير استمرار تلك البعثات بأمان. بيد أن القوافل العابرة للخطوط لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تحل محل حجم ونطاق العملية الضخمة العابرة للحدود أو أن تستنسخها. وببساطة، لا يوجد بديل عن العملية العابرة للحدود لتلبية الاحتياجات الملحة. ويقع على عاتق أعضاء المجلس التزام بتزويد ملايين السوريين الذين يعانون من الضغوط في الشمال الغربي بالدعم واليقين على المدى الطويل. وتمديد الولاية عبر الحدود واجب أخلاقي وإنساني، ينبغي أن يسترشد بالاعتبارات الإنسانية وحدها دون سواها وألا يكون مسيئا.

تستضيف الأمم المتحدة هذا الأسبوع المنتدى الدولي الأول من نوعه لاستعراض الهجرة. وقد استمعنا إلى الكثير من الكلمات الحكيمة

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام غريفيث على إحاطته الإعلامية. كما أشكر الدكتورة فريدة المسلم على ملاحظاتها.

إن النزاع في سوريا قد دخل الآن عامه الثاني عشر. ومع استمرار الحرب عاما تلو الآخر، يستمر تزايد حجم المعاناة الإنسانية أيضا. وفي هذا العام، يقدر أن نحو ١٤,٦ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وهو الرقم الذي شهد زيادة بنسبة ٩ في المائة منذ عام ٢٠٢١. وقد نرصد هذه الإحصاءات بسهولة نوعا ما في هذه القاعة، ولكن وراء كل رقم وكل نسبة بشر حقيقيين - أمهات وآباء وأطفال وزوجات وأزواج - لكل منهم قصته الخاصة وألمه وخسارته، وفي كثير من الأحيان لكل منهم آمال محطمة للمستقبل.

ومنذ اندلعت الحرب في أوكرانيا، انخرط المجتمع الدولي في تعبئة هائلة لمساعدة ملايين المدنيين الأبرياء في وسط أوروبا. فعلنا ذلك بحق، وسنواصل بذل كل الجهود الممكنة. وعلى نفس المنوال، لا يمكننا ولا ينبغي لنا أن ننسى مسؤوليتنا تجاه ملايين السوريين الذين يعانون من كل أنواع الاعتداءات والانتهاكات على يد نظام وحشي ومنظمات إرهابية منذ أكثر من عقد من الزمان. لا يمكننا ببساطة أن نسمح بتهميش الوضع الإنساني في سوريا على جدول أعمالنا العالمي.

وعلىنا ألا ننسى أن النزاع السوري ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولا تزال هذه الحرب تشكل الأرض الخصبة الرئيسية لواحدة من أكثر الأزمات الإنسانية إلحاحا في العالم - وهي أزمة ذات أبعاد كارثية. ومع ذلك، لم تتلق خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في سوريا سوى ٤٦ في المائة من الأموال المطلوبة لعام ٢٠٢١. ويأتي ذلك في الوقت الذي بلغت الاحتياجات مستويات غير مسبوقة. وبالنسبة للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣، ستحتاج الأمم المتحدة إلى ٤,٤ بليون دولار من التمويل حتى يمكنها تقديم الدعم الكامل لجميع المحتاجين داخل البلد. وببساطة، ستكون هناك حاجة إلى المزيد، وليس الأقل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكفل استمرار المعونة الإنسانية على نحو متزايد ودون انقطاع.

والالتزامات القوية من الدول الأعضاء في هذا الصدد. وبصفتي ممثلاً
لأكبر بلد مضيف للاجئين في العالم منذ عام ٢٠١٤، اسمحوا لي
أيضاً أن أسلط الضوء على العبء الواقع على عاتق البلدان المجاورة،
والذي ينبغي ألا ينسى. جميعنا يعلم أن السبيل الوحيد لوقف المعاناة
في سوريا هو التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع، تمشياً مع القرار
٢٢٥٤ (٢٠١٥). وكلما تأخرنا في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة
بفعالية، كلما ازدادت حدة تداعياتها. نحتاج الآن أكثر من أي وقت
مضى إلى اتخاذ إجراءات مبدئية وسريعة الاستجابة وفعالة للتخفيف
من حدة الأزمة الإنسانية والتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع السوري.
أما بالنسبة لبيان الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري
المجرم، أكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي - وبالتالي لن أرد على
اتهاماته الوهمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.